Journal of Alasmarya University
Volume 19, December 2013

مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد التاسع عشر، ديسمبر 2013

القسطاس في توجيه وقوف علاّمة فاس

قراءة نقدية لكتاب منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبطي، ولتعليقات محقق التقييد

د. ابن جار الله محمد بن عبد الحميد *

بين يدي الدراسة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد ولد آدم محمد النبي الأمي الأمين وعلى آله وصحبه الطاهرين وبعد:

فقد وقع علم الوقف والابتداء أسيراً بين العامل والمعمول منذ أمدٍ ولا يزال -فك الله أسره- فلا يكاد توجيه الوقوف القرآنية يخرج عن قيود تلك النظرية إلا على استحياء، ومردُّ ذلك إلى ما وُجِد في تآليف النحويين الأوائل من تأصيلهم أنه لا يوقف على العامل من دون معموله ركناً كان أم فضلةً، وانتقادهم لبعض المأثور من الوقوف على وفق ذلك تخطئةً وتضعيفاً.

وليس القصد نقض أحكام تلك النظرية، وإنما بيان أن التوجيه أوسع منها وأرحب، فليست وحدها المعيار في نقد الوقوف، ولا كل أرباب علم الوقف قد التزموها في كل ما اختاروه موجبا أو محسّناً.

* جامعة الإمام محمد بن علي السنوسي.

وقد آن لعلم توجيه الوقف القرآني أن يتحرر من ربقة التقليد إلى آفاق أوسع، وفضاءات أرحب، ولعل فيما سيطرح ما يدفع العقول إلى التفكير ثمّ التحرير فالتطوير.

ولا تزال اختيارات عالِم فاس الأستاذ النحوي الفقيه المقرئ أبي عبد الله محمد بن أبي جمعة الهبطي (930 هـ) في الوقف القرآني هي المحظية المفضّلة عند أهل المغرب العربي -أوسطهِ وأقصاه- بها يلتزمون أداءً، وعلى وفقها يطبعون مصاحفهم حتى اتهموا بالجمود، وأنهم أسارى براثن التقليد، لاسيما وبعض وقوف الشيخ قد أثارت حولها جدلاً بين مستمسك زاعم قدسيتها، ومنكرٍ قائل بالتغيير أو ناصح بالتطوير، وبين متسائل عن وجوهها ومعانيها من المغاربة والمشارقة جميعاً، إذ لم يظهر في شرحها كتاب، ولا في بيان وجوه غريبها ما يشفي صدور أولي الألباب، فما هي إلا نقرة في شبكة المعلومات حتى تجدها حديث المنتديات بين مادح وقادح، فاشتد الطلب على كتاب منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبطي للمحدّث الحافظ بن الصديق الغماري، فتبرع أحدهم بتنزيله على الشبكة مما أشاع تحميله، والكتاب صغير الحجم، يتناول بعض وقوف الشيخ بروح قادحة مما يوحي بضعف أكثر وقوفه، وفي ذلك من عدم الإنصاف ما فيه، مما دفعني إلى اتخاذه محوراً لهذه الدراسة خطوة أولى لقراءة نقدية متوازنة عادلة، وسألتزم نقل نصّ المنحة كاملاً، فيما أعرضه من نماذج إلا في المسألة الأولى لطول نصها.

ثم أثني بتعليقات محقق تقييد وقف القرآن الكريم للهبطي، الدكتور الحسن بن وكاك، فإن له فضل السبق في التحقيق غير أنه كابن الصديق غلبت عليه الرغبة الجارفة، والحماسة الطاغية إلى التجديد بتطوير المصحف المغربي، وتغيير واقع قراء المغرب، فتأثر بمثل ما تأثر به، وكانت تعليقاته على كثرة فوائدها في بدايات تدرجه العلمي، ولا أحسبه اليوم يوافق على كل ما فيها، حال كل المؤلفين بعد حين، يتمنون لو أنهم فعلوا كذا، وغيروا كذا وكذا، وهاأنذا أدعوه إلى إعادة طبع تحقيقه في حلة جديدة، فإن القرّاء في أمسّ الحاجة إليه.

ثم سأنقل أقوال الرواد من علماء الوقف مما بين يدي من المصادر في كل

مسألة إن وجدت، وأناقشها موازناً بينها على ضوء ما أؤصله من تأصيل في المقدمات، لأنه إذا اختلفت الأصول تغايرت الأحكام، وتباينت النتائج، لعل الله ينفع بهذه الدراسة قرّاء كتابه الكريم.

المقدمات

المقدمة الأولى: في أن الوقف مداره على الاجتهاد

لقد غاب التوقيف بتعيين محال الوقوف، ففتح الباب للاجتهاد، وآثار ذلك باديةٌ فيما تركه أرباب الوقف والابتداء، فلا يكاد كتاب يخلو من تفردٍ في اختيار، أو تميز في تأصيل أو مصطلح، أو نقد لاحق لسابق، فأتاح لنا فسحة في الاختيار أفضل، ورؤية للإرث أشمل، ومرد ذلك التنوع والاختلاف إلى تأثر الوقف والابتداء باختلاف المعنى لاختلاف القراءات، ووجوه التأويل ووجوه الإعراب وضروب البيان، ولتبعيته لمرجعيات متعددة من العقائد والفقه، ومذاهب النحو، وأسباب النزول، والحديث النبوي الشريف، ...، وما اختلاف أربابه في اختيار مواضعه إلا صدى لهذه المتبوعات التي تبيّن المعنى، وترجّح وقفاً على غيره حال الجواز، وعلى ذات منهجهم نسير، وخطاهم نترسم، فيجوز لنا أن نخالفهم في بعض ما أثر عنهم من اختيارات متى ما كان الاجتهاد معللاً بما يقبل، مؤيداً بحجة ناصعة وبرهان.

ولا حرج كذلك على مقلدٍ، أو لجنة مصاحف أن تختار كتاباً بعينه لتطبع المصحف على وفق وقوفه، أو أن تجمع فتتخيّر من أكثر من كتاب، أو أن تنشئ وقوفا لم يقل بها أحد من السابقين الأولين، أو اللاحقين، غير أن لكل علم أصولا صحيحة لابد أن تراعى، ولمن اجتهد كذلك أن يضع أصولا، ولكل مجتهد نصيب.

فكيف بنصّ مفتوح واسع الدلالة لا تنقضي عجائبه إلى أن يأتي يوم تأويله، ويتبيّن كمال بيان تنزيله، لا يقطع في ظني الدلالة منه برأي، حمّال أوجه لا يجزم في متشابهه بفهم دون فهم، إلا الفاسد البيّن الفساد، أو المستدل على فساده بالقرائن والأمارات، أو لمخالفته ما صحّ بما صحّ من اجتهاد لجليّ أو خفي

المحكمات، وكثيراً ما يُظنّ ظناً، أو يفهم خطأ فيقضى بصحة أو فساد، وسأضرب مما يتعلق بالوقف والابتداء لذلك مثلاً:

قال ابن الجزري: «ليس كل ما يتعسفه بعض المعربين، أو يتكلفه بعض القراء، أو يتناوله أهل الأهواء مما يقتضي وقفاً وابتداء ينبغي الوقف عليه، بل ينبغي أن تجرى المعنى الأتم، والوقف الأوجه»[1]

ومقتضى قوله يمنع تقليد الاختيارات المتكلف توجيهها، من جهة الصناعة النحوية أو من جهة المعنى الذي يترتب عليها، وجعل للمنجاة من ذلك أمرين عبر عنهما بغموض وعموم؛ وهما إجراء المعنى الأتم، والوقف الأوجه، فما هو المقابل للمعنى الأتم المنهي عن قصد الوقف عليه؟

أهو التام على اختلاف مصطلحاته، أم الناقص الذي لا يفيد معنى أم الذي يحيل إلى تحريف الكلم عن مقاصده؟

لا ريب أن هذا الأخير هو مراده، لذا استعمل (المعنى) لكنه لم يوفق في (الأتم)، لأنه أفعل التمام، ولأن المعاني الفاسدة، أو المحتملة وليست مرادة هي معاني تامة أيضاً، ولو قال: المعنى الأوجه والوقف الذي يدل عليه لكان أوفق.

ومع ذلك يبقى أن الأوجه عند قوم قد لا يكون وجيهاً حتى عند قوم آخرين لاختلاف قواعد التأصيل، ومرجعيات الترجيح عند كل فريق، كأن لا تكون الوقوف المؤصلة على رأي نحوي كوفي وجيهة عند نحوي بصري، أو العكس، أو اعتماد المرجّح قولاً من أقوال أهل التأويل لا يعتد به من يعتمد فهم عالم آخر من علماء التفسير، أو حتى بين علماء الوقف والابتداء أنفسهم في أولويات مراعاة مقتضيات الوقف والابتداء ومحسناته، وهاكم مثالاً على ذلك مما انتقده ابن الجزري نفسه وساقه مثلاً لما يعد من الوقوف متكلفا متعسفاً، قال: «نحو الوقف على ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ﴾ مع وصله بقوله ﴿وَيَخۡتَارُ﴾ على أن ﴿مَا﴾ موصولة»[2] في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ

1- النشر: 187/1.
2- نفسه: 187/1.

ٱلۡخِيَرَةُ﴾ [القصص: 68]، وقد أجازه الداني، قال: «﴿مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُ﴾ تام إذا جعلت ﴿مَا﴾ جحداً، فإن جعلت ﴿مَا﴾ بمعنى الذي فالوقف على ﴿ٱلۡخِيَرَةُ﴾»[3]، وأكثر أصحاب التمام وأهل التفسير والقراء ومنهم الإمام نافع[4]، والشيخ الهبطي[5] يختارون الوقف على ﴿وَيَخۡتَارُ﴾، بل جعله الأشموني دليلاً على مذهب أهل السنة، قال: «وهو مذهب أهل السنة، وترك الوقف عليه مذهب المعتزلة»[6]، ولكن الطبري وهو من أهل السنة منع أن تكون ﴿مَا﴾ نافيةً وعلّل ذلك بقوله: «لئلا يكون المعنى أنه لم تكن لهم الخيرة فيما مضى، وهي لهم فيما يستقبل»[7] وذكر أن كونها اسما موصولاً مروي عن ابن عباس ﷺ[8]، فكأن الطبري راعى دلالة (كان) على الزمن الماضي، ولا يلزم كونها كذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾ [النصر: 3]، وأنكر أيضاً أن تكون (ما) مصدرية لأنه يفضي إلى معنى غير صحيح، وهو: أن الله يختار اختيارهم[9]، ولعل من وقف أراد به نفي ذلك.

ولو كانت العلة في الوصل نفى ما تدعيه الجبرية، لأن الوقف يوهم ذلك لحسنت مقتضياً. والأغرب من ذلك أن الزمخشري المعتزلي رجّح وجه كونها نافية، وجعل ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ﴾ بياناً لقوله تعالى (يختار) قال: «لأن معناه: ويختار ما يشاء، ولهذا لم يدخل العاطف، والمعنى أن الخيرة لله تعالى في أفعاله وهو أعلم بوجوه الحكمة فيها، ليس لأحد من خلقه أن يختار عليه، قيل السبب فيه قول الوليد بن المغيرة ﴿لَوۡلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ عَظِيمٖ﴾ [الزخرف: 31][10]، يعني: لا يبعث الله الرسل باختيار المرسل إليهم، وقيل: معناه ويختار

3- المكتفي: 439.
4- ينظر القطع: 389.
5- ينظر تقييد الوقف: 260.
6- منار الهدى: 446.
7- جامع البيان: 125/11.
8- ينظر نفسه: 126/11.
9- ينظر جامع البيان: 126/11.
10- ينظر أسباب النزول : 249.

الذي لهم فيه الخيرة، أي يختار للعباد ما هو خير لهم وأصلح، وهو أعلم بمصالحهم من أنفسهم»[11].

ولعل هذا القول الأخير هو ما ظن من الاعتزال، ولو كان لنبّه عليه صاحب الانتصاف من الكشاف، وسبب نزول الآية وقرينة السياق تفندان هذا الظن، بل ما ذكره الزمخشري في أول كلامه ثم أكده في تفسير آخر الآية بقوله: «أي الله برئ من إشراكهم وما يحملهم عليه من الجراءة على الله، واختيارهم عليه ما لا يختار»[12]

ينفي ما ذكر، فالوصل على أن المختار هو الإسلام، وبعث النبي -عليه السلام- هو خير لهم من اختيارهم الشرك أو أن ينزل القرآن على عظيم من عُظمائهم هو معنى صحيح يعضده السباق والسياق اللذان جعلهما ابن الجزري دليلا على معرفة التمحّل وتحريف الكلم عن مواضعه[13]، فضلاً عن رفعه إيهام الجبر المحتمل على وجه الوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾ والابتداء ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾.

والشاهد أن أهل التأويل اختلفوا، وعلى أقوالهم اختلف الوقف، وأهل اللغة اختلفوا وعلى كل قول في (ما) يتباين الوقف، وكل رجّح بما يعتقد أنه مراد الله من الآية، وراعى في ترجيحه وجهاً، وهذا الذي ذكرته من رفع الإيهام بالجبرية محض اجتهاد مني.

مما يؤكد أن باب الاجتهاد ما زال مفتوحاً، وأننا مع هذا الإرث من الأفهام لا نملك إلا أن نسدد ونقارب ثم نختم بردّ كمال العلم بمراد الله إليه وحده، وهو العليم الحكيم، ولو شاء أن ينزل قرآنه محكماً كله لفعل ما يشاء، فله الأمر فيما يشاء ويختار.

المقدمة الثانية: فيما أسس عليه ابن الصديق نقده

قدّم صاحب المنحة في مقدمتها أقاويل بعض العلماء في أهمية علم الوقف

11- الكشاف : 427/3.
12- نفسه: 428/3.
13- ينظر النشر: 187/1.

والابتداء، وأثره في فهم معاني كتاب الله الكريم، وأن من يتصدى للتأليف فيه لابد له من الإحاطة بعلوم شتى، ثم قال: «لكن الشيخ الهبطي الذي عمل الوقف لم يقرأ هذه النصوص، ولم يكن يعرف علم العربية، ولا شيئاً مما اشترطوه لصحة الوقف، بل أقدم على عملية الوقف بحسب ما ظهر له من غير مراعاة للقواعد، فكان كثير من وقوفه من قبيل الممنوع»[14]!.

وما قاله ابن الصديق غير عادل في حق علامة فاس، ظالم لاختياراته كما سنبينه، يتناقض مع ترجمته التي أوردها هو نفسه في خاتمة منحته، قال: «قال العلامة سيدي محمد بن جعفر الكتاني في سلوة الأنفاس: ومنهم الشيخ الهبطي العالم الهمام، الفقيه الأستاذ المقرئ الكبير، النحوي الفرضي الشهير، الولي الصالح، والعلم الواضح، أبو عبد الله سيدي محمد بن أبي جمعة الهبطي، ترجمه في الجذوة فقال: قد كان ﷺ عالم فاس في وقته فقهياً نحوياً، فرضياً أستاذا مقرئاً، عارفاً بالقراءات مرجوعاً إليه فيها موصوفا بالخير والفلاح، والبركة والصلاح، ذا أحوال عجيبة، وأسرار غريبة»[15].

فأقر ابن الصديق ما وصف به علامة فاس من أستاذية في العلوم، ولم يعلّق إلا على قصة معاصره السيد محمد بن يوسف السنوسي لما اختلف مع الشيخ في موضع من مواضع الوقف، فانكشف للسنوسي فاطّلع على اللوح المحفوظ فرأى فيه ما يوافق قول الشيخ الهبطي، فقال ابن الصديق بأن هذه القصة غير صحيحة وإنما مصنوعة من قبل محبي الشيخ لأنهم عجزوا عن تأييد وقوفه بالأدلة العلمية[16].

ولا أحسب أن من كان موصوفاً بالإحاطة بكل هذه العلوم مع الصلاح والتقوى يجرؤ على أن يقول في كتاب الله بغير علم، ولكن حماسة ابن الصديق للتجديد، ونبذه لما عليه بعض قراء المغرب من الجمود والتقليد غلبت عليه فحجبته عن موضوعية النقد، أمّا دعوته إلى تصحيح وتغيير ما يرى أن غيره خير

14- المنحة: 4.

15- نفسه: 28، 29. ومما يتسأل عنه: لم جعل الترجمة في الخاتمة؟

16- ينظر نفسه: 32-34.

منه وأحسن فهو ما ندعو إليه معه، لكن لا نسلم بدعواه بخطأ وقوف الشيخ التي انتقدها، حتى وإن كان اختيار غيره أرجح لاعتبار ما، إذ لا تخلو مؤلفات العلم من انتقادات لاختيارات قيل بها، فما من عالم من أهل الفن إلا أخذ عليه، وخولف في بعض ما اختار، وغالب وقوف الشيخ توافق ما عليه أرباب الوقف كما قرره ابن وكاك قال « تعليقاتي هذه لم تتناول إلا العدد القليل من أوقاف الشيخ، لأن أغلبها صادف مرتبة التمام أو مرتبة الكفاية من مراتب الوقف، وكل تعليق على ما كان منه من قبيل المرتبتين لا يفيد شيئاً بعد أن قرر علماء الأداء جواز الوقف عليها والابتداء بما بعدها جوازاً مطلقاً »[17].

وإن لم يلتزم ابن وكاك بما قال في كل ما علّق عليه إلا أنه أكثر موضوعية في نقده من ابن الصديق، أقله أنه ينقد اختيار الشيخ لا ذاته التي لم تسلم من التعريض بها في انتقادات ابن الصديق.

ومما يستغرب حقاً أن صاحب المنحة لم يعتمد في نقده على أي مصدر من مصادر علم الوقف والابتداء.

فإما إنه تجاهلها عمداً، أو إنه مبلغ علمه، وذلك دليل على نقص آلته في هذا الشأن، وثلب منهجه في نقده.

لكن كليهما لما جعل لنقده معايير من القواعد والأصول قد وقع فيما انتقد فيه علامة فاس فلم يرعيا دواعي وقوف البيان وهي من قواعده المرسومة، وأصوله الصحيحة، فكيف وابن وكاك يقول في رده على بعض منتقدي وقوف الشيخ أو مناصريه بأنهم لم ينتهجوا الموضوعية في النقد لأنهم لم يؤسسوها على قواعد العلم وأصوله ثم استعرض شيئاً منها فقال: « ومنها مراعاة نكت بيانيةٍ وفقهية عند تعارض السببين، سبب الوقف وسبب الوصل، ولا يكون النقد موضوعياً حتى تراعى هذه الجوانب كلها »[18].

وقد أخذا كذلك بما غلب من التوجيه النحوي للوقف القرآني، فأيهما أسير

17- ينظر تقييد الوقف: 14.
18- نفسه: 155.

التقليد، الشيخ المتفرد ببعض الاجتهادات أم الداعيان إلى التجديد؟.

بل ناقض ابن الصديق دعواه لمّا دعا إلى اعتماد ذات الوقوف التي اعتمدت في مصحف مصر المطبوع على رواية حفص فيما يطبع على رواية ورش، لأنها في رأيه محررة على ما في كتب التفسير، لا ضعيف فيها ولا ممنوع زاعماً أن «الوقوف لا تختلف باختلاف القراءات»[19]!. فيا ليته قال: إلا ما كان من اختلاف الوقف لاختلاف القراءة.

فأين هو من القواعد والأصول؟ وأين هو من التجديد إذ جعل تقليد ما في المصحف المصري سبيلاً إلى تجديد المصحف المغربي بإطلاقٍ لم يقيّده حتى بما لا يُقرَّ من وقوف الهبطي.

واقترح قبل ذلك أن يقوم «شخص أو أكثر بمراجعة المصحف الشريف على بعض التفاسير، مثل تفسير أبي حيان، وابن جزى، وابن عطية، ويعمل الوقوف على حسب ما يشيرون إليه»[20].

وفي ذلك تقليد لاختياراتهم من جملة الأعاريب وأقوال أهل التأويل فماذا لو كان غيرها أرجح منها؟ بل إنه هو نفسه ينتقى من أقوالهم إذا خالفت وجوه وقوف الشيخ، ويعرض عما يوافقها كما ستراه!.

ومما يشهد لعلامة فاس بالتجديد مخالفته «لتقييد شيخه ابن غازي أبي عبد الله محمد الصغير في كثير من مواضع وقفه ووصله»[21] فدل على أنه يختار عن علم ووعي لا عن مجرد التقليد.

ولا يخرج ما يدندن حوله ابن الصديق من حمل القرآن على أقوى الوجوه فصاحة، وتنزيه كلام الله تعالى عن أن يخرج على قول ضعيف، لا يخرج ذلك عن دائرة الجواز الواسعة، واختلاف المرجحات واعتمادها عند المرجحين، وسترى أن زعمه مبنى على ما يغلب على ظنه أو ظن أصحاب الأقوال

19- المنحة: 27.

20- نفسه: 27.

21- ينظر تقييد الوقف: 30.

والتفسيرات والأعاريب التي يعتمدها، ويحتمل خلافها بذات الحجة ونفس المعتمد، والله أعلم.

المقدمة الثالثة: في محسنات الوقف والوصل بين التوجيه النحوي والتوجيه البلاغي

طغى السمت النحوي في توجيه الوقف القرآني على ما سواه، فلا تكاد تجد في مؤلفات العلم غيره مهيمناً غالباً إلا شذرات هنا وهناك قلّما يلتفت إليها، ذلك لأن أكثر من ألّف فيه هم النحويون، فطبعوه بطابعهم، وحكموه بسلطانهم الأخّاذ، وأسهموا في تقرير قواعده وتأسيس أصوله، لا سيما ما يتعلق منها بعدم الفصل بين المتلازمين تركيباً أو بين أركان الإسناد ومتعلقاتها، حتى أنهم لفرط اعتدادهم بما هم عليه، لم يوظفوا الوقف لخدمة علم النحو توظيفاً مباشراً، بل جعلوه للإعراب تابعاً، واكتفوا في مؤلفات النحو بمباحثه الصوتية والصرفية، تبعاً لما سنَّهُ إمام النحويين، فانشغلوا عن وظائفه النحوية، واشتغلوا بالإعراب وعلاماته، والعامل ومعمولاته[22].

فكيف وقد يراد الوقف قبل التمام لنكتة بلاغية كالدلالة على الاستئناف البياني، أو الخروج عن ظاهر السياق، أو الحذف، أو التشوّف أو الالتفات أو التنبيه ونحو ذلك، وماذا عما لا معنى له إلا لفت النظر إلى التفاصيل، أو إلى مرجعية خارجة عن النص لا يدرك كنهها إلا عليم!.

لكن جيلاً من الرواد بعد عبد القاهر الجرجاني جمعت مؤلفاتهم بين التوجيهين كالسجاوندى والجعبرى، فهلا من حارثٍ لبكرٍ لم يطمثها طامث؟

إن البعد البلاغي في توجيه الوقوف الذي أشار إليه المتقدمون ليَفتح آفاقاً جديدة للدارسين ويحيل وقوفاً موسومة بالقبح أو الضعف إلى وقوف بديعة غاية في البيان، فمن دلالة الوقف على الاستئناف البياني توجيه الزجاج للوقف على (بينكم) من قوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا

22- ينظر الوقف في القرآن الكريم: 2، 15-17، والوقف وظاهرة الإعراب: 23.

ٱللَّهَ ﴾ [آل عمران: 64] قال ابن سيد الناس الزواوي: (... بينكم)، وقف نافع حكى ذلك ابن مهران ثم يبتدئ: ﴿أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾، على تقدير: هو، أو: هي ألا نعبد إلا الله، قال الزجاج: كأن قائلاً قال: ما الكلمة؟ فقيل: هي ألا نعبد[23]

فلو اقتصرنا على التوجيه النحوي لقيل بأن الأولى أن لا يفصل بين المفسر وتفسيره، لأن جملة ﴿أَلَّا نَعۡبُدَ ﴾ هي تفصيل لإجمال الكلمة، لكن علة الاستئناف البياني هي التشويق ففي الوقفة دعوة إلى معرفة كنهها، ولفتاً للسامع ليتشوف إلى حقيقتها.

ومثله توجيه الأخفش للوقف على ﴿وَفَّىٰٓ ﴾، من قوله تعالى: ﴿ أَمۡ لَمۡ يُنَبَّأۡ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ۝٣٦ وَإِبۡرَٰهِيمَ ٱلَّذِي وَفَّىٰٓ ۝٣٧ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ ﴾ [النجم: 36-38]، قال: ﴿وَفَّىٰٓ ﴾ كاف على استئناف سؤال، كأن قائلاً قال: وما في صحفهم؟ فأجيب: ﴿ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٞ ﴾[24].

فهذا باب يستحق أن يفرد له كتاب وحده، وأن يجعل مثله محسناً ومرجحاً، بل ومصححاً لأقاويل كثيراً ما تردد، ووقوفاً وسموها بقبح أو فساد، ومن ذلك منعهم[25] الوقف على ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ﴾ [الماعون: 4]؛ لأن ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ﴾ [الماعون: 5] صفتهم، ولا يوقف بين الصفة والموصوف، ولإيهامه أن الله يتوعد المصلين بالويل مطلقاً، والحق أنه لا يقبح إلا القطع بالإعراض عن القراءة، لأنه يقتطع النص من سياقه، أمّا إن وقف القارئ ثم استأنف فلا ضير، ليس لأنه رأس آية فحسب، وإنما لأن نكتته التشوّف فكأنه يقال: أي مصلين هؤلاء الذين يتوعدهم الله بالويل؟ فيتشوف السامع إلى معرفة صفات هؤلاء، وهو وجه قطع الصفة، ومثله يجيزون الوقف عليه بتقدير: أخص أو أذم[26].

ومن التوجيه البلاغي دلالة الوقف على الخروج عن مقتضى السياق، كوقف

23- التنبيهات: 105، وينظر معاني القرآن وإعرابه: 1/ 358.
24- منار الهدى: 577.
25- ينظر جمال القراء: 545، والنشر: 1/ 185.
26- ينظر الوقف في القرآن الكريم: 13، 14.

الشيخ الهبطي على ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ من قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ﴾ [الأعراف: 29] وهو كاف[27]، ومقتضى الظاهر أن يوصل الكلام عطفاً، فكأنه أشار بوقفه إلى العدول عن مقتضى السياق من المصدر إلى صيغة فعل الأمر تنبيهاً، فمقتضاه أن يقال: أمر ربي بالقسط وإقامة الصلاة «لكنه عدل عن ذلك: لأنه من جنس الطلب وهو أدعى إلى الإيقاظ وإثارة الاهتمام بالمطلوب ووجوب تنفيذه، ففي توجيه الأمر إليهم بإقامة الصلاة دليل على مزيد العناية بها»[28].

ونحوه في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [هود: 54]، وقف الشيخ الهبطي على ﴿أُشْهِدُ ٱللَّهَ﴾[29]، ولو تناوله ابن الصديق لقال: بإنه فصل بين أبعاض المقول، وعنه قال ابن وكاك: «لكن وصله أولى لِعطف ما بعده»[30] لكنه نبه به -عليه رحمة الله- على العدول عن الخبر إلى الإنشاء، ومقتضى ظاهر السياق أن يقال: أشهد الله وأشهدكم، لكنه غاير بين الصيغتين استخفافاً بهم، قال الزمخشري: «لأن إشهاد الله على البراءة من الشرك إشهاد صحيح ثابت، ... وأما إشهادهم فما هو إلا تهاون بدينهم، ودلالة على قلة المبالاة بهم فحسب، فعدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينها»[31]، فانظر إلى دلالة مثل هذا الوقف وتنبيهه على التأمل في هذا العدول.

ومن مراعاة الاعتبار البلاغي دلالة الوقف على التقديم والتأخير كالوقف على (الله) في قوله تعالى ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ [يوسف: 108] وهو اختيار الإمام نافع والشيخ الهبطي[32]، ففي الوقف دلالة على تقديم الخبر أي: أنا ومن اتبعني على بصيرة، وقدم تنبيهاً على أنه ومن معه آمنوا عن قناعة وحجة وبرهان لا عن هوى وضلال تخصيصاً لهم بذلك، ومن وصل

27- ينظر منار الهدى: 213.
28- المفصل في علوم البلاغة: 163، وينظر الوقف في القرآن الكريم: 175.
29- ينظر تقييد الوقف: 231.
30- نفسه: 231.
31- الكشاف: 2 م 403، والمفصل في علوم البلاغة: 163.
32- ينظر كشف اللثام 58، وتقييد الوقف: 233.

كانت البصيرة عنده متعلقةً بـ (أدعو)[33].

ومنه أيضاً مراعاة الالتفات، ففي قوله: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: 85] قال جامع العلوم الباقولي: «فيمن قرأ بالتاء الوقف على (العذاب)، أحسن ممن يقرأه بالياء[34]، لأن قوله (يردون) غيبة، و(يعلمون) غيبة أيضاً بالياء، فإذا قرئ بالتاء كان انتقالاً من الغيبة إلى الخطاب، فيكون الوقف على (العذاب) دليلاً على ذلك»[35].

وهذا غيض من فيض الغاية منه التنبيه على مرابع خصبة للباحثين في علوم القرآن وعلوم اللسان.

ذلك وسأكتفي بعرض نماذج تؤكد ما قدمناه لضيق المقام أمّا تمام استيعاب مسائل المنحة فستجدونه وافياً في كتاب.

المسألة الأولى

قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: 96] وقف الشيخ الهبطي على ﴿حَيَوٰةٍ﴾[36]، وهو اختيار الإمام نافع[37]، وأحمد بن موسى اللؤلئي[38] من علماء الوقف، لكن ابن الصديق جعله من الوقوف الواضح خطؤها التي يحتاج تصحيحها إلى تكلف في التقدير، أو تعسف في التأويل يجب تنزيه كلام الله عنه، فقدّم أن الآية واردة في اليهود، ونقل عن الزمخشري قوله إن وصفهم بأنهم أحرص الناس على الحياة الدنيا فيه توبيخ عظيم لهم، لأن أولئك لا

33- ينظر الوقف في القرآن الكريم: 186.
34- قرأ بالخطاب أبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر، وبقية العشرة بياء الغيبة، ينظر تقريب النشر: 101.
35- كتاب الوقف، اللوحة: 7.
36- ينظر تقييد وقف القرآن الكريم: 119.
37- ينظر كشف اللثام عن وقف التمام: 27.
38- ينظر منازل القرآن، اللوحة: 13.

يقرون ببعث ولا جزاء فلا يستبعد حرصهم، وإن العطف من عطف الخاص على العام، خصّ المشركين بالذكر بعد دخولهم في عموم لفظ ﴿ٱلنَّاسِ﴾ لبيان شدة حرص اليهود[39]. وكأن الزمخشري يردّ به على من قال إن ﴿ٱلنَّاسِ﴾ يشمل اليهود والمشركين جميعاً، قال الباقولي: «وهذا قول حسن لا يلزمه قول من قال: إن قوله ﴿أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ﴾ يشتمل على كافتهم، المشركين واليهود فيكون ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ﴾ كأنه تلاه لأنا نقول: خصوا بالذكر لشدة عنادهم»[40].

وقد رجح الزمخشري العطف، وضعّف وجه أن تكون الواو للاستئناف، وأن المراد بهم المجوس، إذ كانوا يقولون لملوكهم عش ألف سنة، وعلّله بكون الكلام في اليهود، وهو ما اعتمده ابن الصديق ثم نقل صاحب المنحة ترجيح بعض المفسرين لوجه العطف، وذكر أنه المتعيّن الذي لا يجوز غيره في الآية، ونفى أن يكون هناك أي ارتباط بين تعجيز اليهود وتكذيبهم في دعواهم وبين قول المجوس لملوكهم: عش ألف سنة، ولأن الابتداء يحتاج إلى تقدير موصوف محذوف، والأصل عدم التقدير، وأنه يتنافى مع تناسق وانتظام كلام الله تعالى إذ يحيله بانتقاله من اليهود إلى المجوس ثم العودة إلى اليهود إلى اضطراب ينزّه عنه[41].

فأما ما ذكره صاحب المنحة من مراعاة السياق واتساقه فإنه لا يتعارض مع الإطناب بالاعتراض لزيادة فائدة، فالإطناب لبيان شدة حرص اليهود بذكر حرص المجوس يتسق مع ما قبل الوقف وما بعده، فالاضطراب متوهم، وإذا ثبت أن المجوس يتمنون لملوكهم العيش ألف سنة وأن اليهود أحرص منهم فإن ذلك يقتضي أن يزيدوا عليهم في الحرص، لا أن يساووهم فيه، فنسبة ذلك لليهود هي التي لا تتسق مع السباق، ولا ينتفي التوبيخ كذلك بل هو آكد، لأن (عش ألف سنة) إنما تقال لملوك الفرس وهم في نعيم، وهؤلاء دلّ تنكير ﴿حَيَوٰةٍ﴾ على أنها أي حياة حتى ولو كانت دنيّة، بله أن الله تعالى أخبر أنهم لا يتمنون الموت أبداً، وذلك ما يرجح وقف الإمام نافع واللؤلئي والشيخ الهبطي، بل حتى الأشموني مع

39- ينظر المنحة: 7، 8، والكشاف: 168/1.

40- كتاب الوقف: اللوحة 8.

41- ينظر المنحة: 8- 10.

ذكره أن الواقفين على ﴿أَشۡرَكُواْ﴾ أكثر نص على أنهم المجوس[42]، وهو قول الفراء[43] وابن الانباري أيضاً[44]، وعلى ذلك ذكرهم متناغم مع ما قبله غير نافر عنه، وإن كان الكلام مسوقاً لتكذيب اليهود وتعجيزهم، والاعتراض لبيان شدة حرصهم كما هو مقرر والله أعلم. وقد رجح السجاوندي الوقف على ﴿حَيَوٰةٍ﴾ ووصفه بأنه أوضح وهو جائز عنده[45]. وكافٍ عند الداني[46]، وتام عند نافع واللؤلئي والأنصاري[47].

وأما تضعيف الوقف لأن الأصل عدم التقدير فجوابه: إن القاعدة ليست على إطلاقها، بل قد يُعْدل عن الذكر إلى الحذف، وهو باب من الإيجاز البلاغي، وحتى على الوجه الذي اختاره الشيخ الغماري تقديره: أحرص من الناس ومن الذين أشركوا، فحذف الأولى لدلالة الثانية، أو كما قالوا تقديره: وأحرص من الذين أشركوا، فحذف الثاني لدلالة الأول، ولقائل أن يقول إن وقف الشيخ الهبطي يسلم من التقدير وما لا يحتاج إلى تقدير أولى، لأنهم داخلون في عموم لفظ ﴿ٱلنَّاسِ﴾، والتحقير مستفاد من تنكير ﴿حَيَوٰةٍ﴾ فلا حاجة لإعادة ذكره، وبيان شدة الحرص بالإطناب بالاعتراض.

ولا يلزم التقدير في الثاني كما قالوا: انه كقول الراجز:

لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم[48]

أي ليس في قومها أحد يفضلها، وفي الآية قدروا: ومنِ الذين أشركوا قوم، لجواز أن تعرب (من) مبتدأ إذ هي ها هنا اسم بمعنى بعضٍ، وهو المناسب لأن المجوس بعض المشركين، وليسوا كلهم يخاطبون ملوكهم بذلك، وخبره جملة

42- ينظر منار الهدى: 71.
43- ينظر معاني الفراء: 63/1، والقطع: 76.
44- ينظر إيضاح الوقف: 273.
45- ينظر الوقف والابتداء: 133.
46- ينظر المكتفى: 169.
47- ينظر منازل القرآن، اللوحة: 13، والمكتفى: 169، والمقصد: 36.
48- ينظر القطع: 76.

﴿يَوَدُّ﴾ كقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: 46] على وجه الابتداء به.

ويبقى التعليق على ما أورده الدكتور الحسن في تعليقاته، فقد أثبت في المتن وقف الشيخ على ﴿حَيَوٰةٍ﴾، وعلق في الهامش بأن وصله أولى للعطف، ولأن الأشموني قال: إن الأكثر يرى الوقف على ﴿أَشۡرَكُواْ﴾، لكنه قال عجباً في تعليل وضع المصحف العراقي علامة تعانق الوقف في الوضعين! فبدل أن يقرّ بجوازه على وجه الاستئناف، وأن التعانق إنما يراد منه مراقبة الوقفين فلا يوقف عليهما معاً وإنما على أحدهما[49] قال: «ومن أجل الخلاف الكثير بين وقف المكانين ووصلهما وضع عليهما المصحف العراقي علامة الوقف المتعانق»؟ ثم قال: «﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ﴾ وقفهُ الهبطي، وقال فيه الشارح الفاسي قال الداني: كاف[50]، غير أن الوقف عليه يحيل المعنى، إذ المعنى أن اليهود كانوا أحرص الناس جميعاً وأحرص من الذين أشركوا على حياة، ولتأكيد الوقف عليه وضع عليه مصحف حفص المصري علامة الوقف الجائز، وعليه فلا يلتفت إلى ما وضعه عليه مصحف ورش التونسي من علامة الوقف التام تبعاً لنافع، ولذلك أيضاً ناصر السيد ابن الصديق الوقف على ﴿أَشۡرَكُواْ﴾»[51] فأما قوله «وقفه الهبطي» فهو يتعارض مع ما أثبته في المتن المحقق، ولعله «وصله الهبطي» غير أن اضطراب عبارته ظاهر لأن مضمونه في الوقف على ﴿حَيَوٰةٍ﴾، وكأنه خطأ طباعي لم ينتبه إليه، ولكن غلبة الروح القادحة بادية في تناوله لما زعم أن علامة الوقف الجائز في المصحف المصري تؤكد الوقف على ﴿أَشۡرَكُواْ﴾، وهذا غير صحيح لأنهم لو أرادوا تأكيده لوضعوا عليه علامة الوقف بالأولى، لا علامة الجواز، بل إن علامة الجواز هي ما يؤكد صحة وقف علاّمة فاس، لأنها إنما توضع على ما يجوز فيه الوقف والوصل لتجاذب الموجبين من الطرفين، والأغرب من ذلك اعتماده ما في مصحف حفص، ونبذه لما في مصحف ورش التونسي لأنه تبع نافعاً في التمام عن

49- ينظر النشر: 191/1.
50- تقييد الوقف: 209.
51- نفسه: 209، 210.

الإمام نافع! واتباع مذاهب الأئمة القراء في الوقف في قراءاتهم مستحب مستحسن، قال ابن الجزري: «لابد من معرفة مذاهب الأئمة القراء في الوقف والابتداء ليعتمد في قراءة كل مذهبه»[52] ومذهبه رحمه الله الوقف بحسب مراعاة المعنى، وعلة وقفه البيان، لأنه يختار أن المراد بهم المجوس لا اليهود، لكن محقق التقييد لما اعتمد المصاحف الثلاثة مرجعية للترجيح وغلبت عليه الروح القادحة لم يلتزم الموضوعية إذ اختلفت فكان منها الموافق لاختيارات الشيخ وكان الأولى وقد احتج باختيارات لجان المصاحف أن يقرّ بالجواز عند اختلافها وإن كان يميل إلى ترجيح أحدها.

المسألة الثانية

قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [البقرة: 210] قال صاحب المنحة «الوقف على ﴿ٱلۡأَمۡرُ﴾ كما في مصحف حفص، ووقف الهبطي على ﴿ٱلۡغَمَامِ﴾[53] ففصل بين الفاعل والمعطوف عليه بلا داع ولا موجب»[54].

ولم يعلق عليه محقق التقييد، والوقف على ﴿ٱلۡغَمَامِ﴾ اختيار يعقوب الحضرمي[55] وخولف فيه كما قال النحاس بدليل قراءة أبي وعبد الله (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظُلل من الغمام) ثم ذكر له وجهاً يقويه، قال: «إلا أنه جاء في تفسير قتادة ما يقوي قول يعقوب، قال يعقوب: أي هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام، وتأتيهم الملائكة عند الموت»[56].

وقال جامع العلوم الباقولي: «وقف فيمن رفع ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ بمضمر إذ لم يستحسن عطفه على قوله ﴿يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ إذ لا شريك له في أفعاله كما لا

52- النشر: 192/1.
53- ينظر تقييد الوقف: 202.
54- المنحة: 10.
55- ينظر منازل القرآن، اللوحة: 18.
56- القطع: 96.

شريك له في ذاته، ومن جرّ (الملائكة)[57] لم يقف على ﴿ٱلْغَمَامِ﴾ والأحسن من هذا كله ﴿ٱلْأَمْرُ﴾»[58].

ووصفه ابن سيد الناس والأنصاري بالجواز[59]، والأشموني بالكفاية[60]، قال ابن سيد الناس الزواوي: « يجوز الوقف عليه على قراءة الجماعة بالرفع، ومعناه: وتأتيهم الملائكة، ومثل هذا في القرآن كثير »[61].

وقوله: مثله كثير يحتمل ما فيه مجيء الملائكة، ويحتمل الحذف، وأحسب أن مراده الحذف، وهو ما يقتضي الوقف، ولطف ما ذكره الباقولي من التفريق بين إتيان الله وإتيان الملائكة وإن رجح الوصل مدعاة لترجيح وقف الهبطي، لأنه وقف بيان كما فعلوا في ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: 9] تفريقاً بين مرجعية الضميرين، أو أن الهبطي يختار أن تمام طلبهم ﴿ٱلْغَمَامِ﴾ تكذيباً للنبي واستهزاء[62]، والثاني المقرون بانقضاء الأمر يوم القيامة أي وجاءتهم الملائكة وقضي الأمر كما هو في قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: 1] دلالة على وقوعه لا محالة[63]، ملمح لطيف من أجله يوقف. وينتفي بذلك ما زعمه ابن الصديق من الفصل بين المتعاطفين بلا داع أو موجب.

ويبقى التعليق على قول أبي جعفر النحاس واستدلاله بقراءة أبي وابن مسعود على ضعف اختيار يعقوب، لأنه قد يقال العكس إذ حملت تلك القراءة على نفي الظرفية عن الله وأن الغمام ظرف لإتيان الملائكة[64]، وذلك يقتضي الوقف لمن يؤول تنزيهاً، دون من يثبت من غير تكييف.

57- بالجر قرأ أبو جعفر المدني، وبقية العشرة يرفعون، ينظر تقريب النشر: 135.
58- كتاب الوقف اللوحة: 16.
59- ينظر التنبيهات: 96، والمقصد: 42.
60- ينظر منار الهدى: 89.
61- التنبيهات: 96.
62- ينظر تقييد الوقف: 202.
63- ينظر التحرير والتنوير: 287/2.
64- ينظر نفسه: 286/2.

المسألة الثالثة

قولـــه تعـــالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ [آل عمران: 7] قال صاحب المنحة: «الوقف على ﴿مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ كما في مصحف حفص وقالون، وكلمة ﴿مِنۡهُ﴾ خبر مقدم، و﴿ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ﴾ مبتدأ مؤخر، ولكن الهبطي وقف على لفظ ﴿مِنۡهُ﴾ فدلّ على أنه لا يعرف النحو، لأنه فصل بين المبتدأ والخبر، وصيّر المبتدأ بلا خبر»[65].

وقال صاحب التعليقات «وقفه الشيخ الهبطي، وقال عنه الشارح الفاسي تبعاً للداني: كاف، باعتبار أن الإنزال من الله، ومع ذلك فوصله أولى، لأن ما بعده صفة أو حال من ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾، ومن ثم لم يتعرض له الأشموني ولا الأنصاري[66]، ولا المصاحف الثلاثة، ومن ثم رجح ابن الصديق وصله»[67] والوقف عليه اختيار الإمام نافع[68]، قال النحاس: «قال نافع تم، وخالفه غيره، قال: لأن النكرة لا يبتدئ بها»[69].

فأمّا قول محقق التقييد إن الفاسي قال بكفايته تبعاً للداني فلا أحسبه صحيحاً، وإنما هو وصف ابن عبد السلام، لأن الداني لم يتطرق له في المكتفى[70]، وكذلك قوله: إن الأشموني لم يتعرض له لا يصحّ! فلم يكتف الأشموني بنسبته إلى الإمام نافع بل وجّهه فوق ذلك، قال: «ونقل بعضهم أن الوقف عند نافع على ﴿مِنۡهُ﴾ ولم يذكر له وجهاً، ووجهه -والله أعلم- أنه جعل الضمير في ﴿مِنۡهُ﴾ بمعنى: من عنده، ثم يبتدئ ﴿ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ﴾ أي: هو آيات

65- المنحة: 11.

66- ينظر المقصد: 47.

67- تقييد الوقف: 205.

68- ينظر كشف اللثام: 30.

69- القطع: 117، وذكر النحاس أنه يقف أيضا على ﴿أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ وقال صاحب منازل القرآن: «﴿عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ كاف عند نافع وأبي القاسم» اللوحة: 22، وأحسبه خطأ من الناسخ فإمّا أنه أسقط ﴿مِنۡهُ﴾ أو حرّف ﴿أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾.

70- ينظر المكتفى: 194.

محكمات»[71] وعلى ذلك لا فصل بين المبتدأ وخبره، ولا صيّر الهبطي المبتدأ بلا خبر على ما زعم ابن الصديق لما اختار إعراباً لا يوافق إعراب الهبطي، بله اتهامه -وهو نحوي- بأنه لا يعرف النحو!

وأمّا قول من قال إن النكرة لا يبتدئ بها، فأنها ها هنا دالة على التنويع ومخصصة بالوصف وكلاهما من مسوغات الابتداء بالنكرة، والسياق الذي يدعو إلى مراعاته ابن الصديق يؤيد اختيار الشيخ لأن الكلام سيق لإثبات أن القرآن من عند الله تنزيله لما حاول اليهود التشكيك في صدقه بتأويل المتشابهات ابتغاءً للفتنة[72].

المسألة الرابعة

قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [آل عمران: 11] قال ابن الصديق «الوقف على ﴿قَبْلِهِمْ﴾ كما في مصحف حفص، ووقف الهبطي على ﴿فِرْعَوْنَ﴾ ففصل بين المعطوف والمعطوف عليه من غير داع، وأوهم أن ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ بيان لدأب الذين قبل آل فرعون فقط، وهو إيهام قبيح»[73].

وقال الدكتور الحسن: «وقفه الشيخ الهبطي بناءً على وصل ﴿ٱلنَّارِ﴾ قبله، واستئناف ما بعده، لكن وصله أولى بناءً على وقف ما قبله وعطف ما بعده»[74].

قبل التعرّض للرد على المقولين لابد أن نقرر أن الهبطي لم يتفرد بهذا الوقف، بل هو اختيار الإمام نافع وأبي حاتم السجستاني، وهما من أرباب الوقف[75].

ولابد أن نؤصل أيضا أن الوقف يختلف باختلاف الأعاريب من جهة

71- منار الهدى: 107.
72- ينظر السفر النافع: 23.
73- المنحة: 11، 12.
74- تقييد الوقف: 205.
75- ينظر منازل القرآن، اللوحة 22.

المعنى احتمالاً جائزاً أو صحة أو فساداً، ومن جهة المراتب تماما وكفاية وحسناً وقد لاحظتم أن صاحب المنحة وصاحب التعليقات قد اعتمدا إعرابا من الوجوه الجائزة في الآية وانتقدا اختيار الشيخ بناءً على ما اعتمداه، فالقول بالفصل بين المتعاطفين أو أن الوصل أولى للعطف، لأنهما لا يكونان كذلك على وفق ما اعتمده الطرف الآخر، والقطع بأرجحية إعرابهما لم يدعماه بحجج دامغة لنسلم لهما بذلك، فلم يزيدا على أن اختارا ما اختاره السجاوندي من منع الوقف على ﴿قَبْلِهِمْ﴾ الذي اختاره ابن الصديق وقفاً تاماً ولقائل أن يقول له على وفق ما أصّله هو نفسه: فصلت بين ﴿كَذَّبُوا۟﴾ و ما قبله من غير داع.

ولقائل أن يقول له أيضاً: إن الوقف على ﴿قَبْلِهِمْ﴾ هو من يخصص الكفار الذين قبل آل فرعون فيوهم أن من كذبوا من بعدهم إلى زمن من كفروا بالنبي – عليه السلام– غير داخلين في الإخبار، وهو إيهام قبيح أيضاً، ووقف علاّمة فاس هو من يرفعه، ويكون بذلك وقف بيان أو الضمير في ﴿قَبْلِهِمْ﴾ يعود على معاصري النبي من الكفار بنبوته من المشركين وغيرهم[76]، وهذا وجه يتناغم مع السياق وهو من مرجحات الوقف، ووقوف البيان لا تخضع لنظرية العامل.

إذ غايتها التنبيه حتى على رأي ابن الصديق، قال الأشموني عن أحد وجوه تعلق الكاف إنها قد تكون منصوبة بـ ﴿كَذَّبُوا۟﴾ والضمير في ﴿كَذَّبُوا۟﴾ لكفار قريش وغيرهم من معاصري الرسول عليه الصلاة والسلام، أي كذبوا تكذيباً كعادة آل فرعون في ذلك التكذيب[77].

وقد رجّح النحاس تعلق الكاف بـ ﴿لَن تُغْنِىَ﴾ أي لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم كما لم تغن آل فرعون، أو تعلقها بـ ﴿ٱلنَّارِ﴾ أي توقد بهم النار كما توقد بآل فرعون[78].

وفيها أقوال أخر ذكرها أبو حيان فنقل في تعليق الكاف عشرة أقوال جائزة ضعّف بعضها، غير أنه أشار إلى أن الله « نبه على آل فرعون لأن الكلام مع بني

76- ينظر أسباب النزول: 70، 71.

77- منار الهدى: 110.

78- ينظر القطع: 119.

إسرائيل، وهم يعرفون ما جرى لهم حين كذبوا بموسى من إغراقهم وتصييرهم آخراً إلى النار وظهور بني إسرائيل عليهم وتوريثهم أماكن ملكهم»[79] فالوقف على ﴿ءَالِ فِرۡعَوۡنَ﴾ أظهر لإبرازه ولفت السمع إليه.

والقول في هذه المسألة كالقول في آيتي الأنفال[80]، فلا حاجة لإعادته هناك، وإن اختلف السياق، لأن صاحب المنحة وصاحب التعليقات جعلاها نظيراً لهذا[81].

المسألة الخامسة

قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ﴾ [آل عمران: 19].

قال ابن الصديق: «الوقف ﴿بَيۡنَهُمۡ﴾ كما في مصحف حفص وقالون، ووقف الهبطي على ﴿ٱلۡعِلۡمُ﴾ ففصل بين جزئي الجملة بدون سبب، لأن ﴿بَغۡيَۢا﴾ مفعول له، والعامل فيه ﴿ٱخۡتَلَفَ﴾ فالفصل بينهما فصل بين الفعل ومفعوله، وهو غير جائز»[82].

وقال الدكتور الحسن: «وقفه الهبطي، وقال فيه الشارح: كاف، ولكن وصله أولى، لأن ما بعده حال من الواو، ولذلك لم يتعرض له الأشموني ولا المصاحف الثلاثة، وابن الصديق على وصله»[83].

ولم أقف على من يقول به معه لكن وجهه الدلالة على الحذف بتقدير: ما اختلفوا فيه إلا بغياً بينهم، ويدل عليه ما قبله؛ لأنه يعتمد الرأي القائل بأن (إلا) لا يستثنى بها شيئان، وأن الاستثناء هنا مفرغ والمحصور شيئان[84]، فهو تنبيه منه

79- البحر المحيط: 406/2.
80- الأنفال: 52، 54.
81- ينظر المنحة: 15، 16، وتقييد الوقف: 225.
82- المنحة: 12.
83- تقييد الوقف: 205.
84- ينظر تفسير الآية: 213 من سورة البقرة في البحر المحيط: 146/2.

رحمه الله على هذا الوجه من الإعراب، فذلك السبب وأني لغير نحوي ضليع بمعرفته؟

وقد كرر ابن الصديق ذات المسألة في آية الجاثية وهي قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱخۡتَلَفُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ﴾ [الجاثية: 17][85] فأغفلنا ذكرها هناك.

المسألة السادسة

قوله تعالى: ﴿وَلِكُلّٖ جَعَلۡنَا مَوَٰلِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلۡوَٰلِدَانِ وَٱلۡأَقۡرَبُونَ﴾ [النساء: 33].

قال صاحب المنحة: «الوقف على (الأَقْرَبُونَ) كما في مصحف حفص وقالون، لأن ﴿ٱلۡوَٰلِدَانِ﴾ فاعل ﴿تَرَكَ﴾ و(الأقربون) معطوف عليه، ووقف الهبطي على ﴿تَرَكَ﴾ ففصل بين الفعل وفاعله، وقد وجّه بتقديرات لا داعي لها، ويكفي في ردّها أن الأصل عدم التقدير»[86].

وقال صاحب التعليقات: «وقفه الشيخ الهبطي وقال فيه الشارح تبعاً للداني: كاف، على اعتبار ما بعده خبراً لمبتدأ محذوف جواباً عن سؤال مقدّر، وفيه تكلف، وعليه فوصله أولى بناءً على أن ما بعده فاعل، ولا يفصل بين الفاعل وفعله، ومن ثم أهملته المصاحف، وناصره ابن الصديق»[87] الوقف على (الأقربون) كاف عند ابن الانباري والداني[88]، جائز جوازاً مطلقاً عند السجاوندي[89]، حسن عند الأنصاري[90]، ولم يشر أي منهم إلى الوقف على ﴿تَرَكَ﴾، أما الأشموني فقد رجّح وقف علاّمة فاس، قال: «وقف بعضهم على ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ إن رفع ﴿ٱلۡوَٰلِدَانِ﴾ بخبر

85- وينظر المنحة: 23، وتقييد الوقف: 280، وفيه نقل ابن وكاك عن الأشموني قوله إنه ليس بوقف، ينظر منار الهدى: 545 ومنعه السجاوندي أيضا، ينظر الوقف والابتداء: 399.

86- المنحة: 12.

87- تقييد الوقف: 210.

88- ينظر إيضاح الوقف: 308، والمكتفى: 220.

89- ينظر الوقف والابتداء: 171.

90- ينظر المقصد: 58.

مبتدأ محذوف جواباً لسؤال مقدّر، كأنه قيل: ومن الوارث؟ فقيل: الوالدان والأقربون، أي لكل إنسان موروث جعلنا موالي، أي: وارثا مما ترك، ففي ﴿تَرَكَ﴾ ضمير يعود على (كل) وهنا تم الكلام، ويتعلق ﴿مِمَّاتَرَكَ﴾ بـ ﴿مَوَالِيَ﴾ لما فيه من معنى الوراثة، و﴿مَوَالِيَ﴾ مفعول أول لـ (جعل) و(لكل) جار ومجرور، وهو الثاني قدم على عامله، وعلى هذا فالكلام جملتان، ولا ضمير محذوفاً في ﴿جَعَلْنَا﴾، وإن قدرنا: ولكل إنسان وارث مما تركه الوالدان والأقربون جعلنا موالي، أي مورثين، فيراد بالموالي الموروث ويرتفع ﴿ٱلْوَالِدَانِ﴾ بـ ﴿تَرَكَ﴾ وتكون (ما) بمعنى (من) والجار والمجرور صفة للمضاف إليه (كل)، والكلام على هذا جملة واحدة، وفي هذا بعد، وهذا غاية في بيان هذا الوقف»[91] إذاً فتوجيه هذا الوقف توجيه بلاغي، أو أنه بيان بيّن به أن ﴿ٱلْوَالِدَانِ﴾ خبر لا فاعل، وعلى ذلك لم يفصل بين الفعل وفاعله كما زعم منتقدوه، ووجه حمله على الاستئناف البياني بتقدير سؤال محذوف ليس تقديراً متكلفاً لا داعي له، وإنما هو باب من التوجيه البلاغي البديع، وبه يقول الأخفش وأبو إسحاق الزجاج في توجيه بعض الوقوف[92]. وقال به في الآية الزمخشري وابن عاشور[93]، لكن عين السخط تبدي المساويا، فقد رأيت أن أحداً لم يشر إلى قول الأشموني إن ما اعتمداه فيه بعد، ولو كان ما ذكره في شأن وقف الشيخ الهبطي لاعتمدا عليه في تفنيده، لاسيما الدكتور الحسن إذ طالما رجّح بناءً على ما يعتمده الأشموني، ويبقى قوله أن الشارح أبا عبد الله محمد الفاسي قال بكفايته تبعاً للداني، فلم يذكره أبو عمرو في المكتفى وإنما قال بكفاية الوقف على (الأقربون)[94]، وقد وقفه الهبطي أيضاً[95]، غير أني أستحب السكت في وقوف البيان لا الوقف لشدة التعلق.

المسألة السابعة

قوله تعالى: ﴿وَمَاكَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَئًا﴾ [النساء: 92] قال

91- ينظر ص: 12، 13.
92- ينظر ص: 12، 13.
93- ينظر الكشاف: 504/1، والتحرير والتنوير: 33/5، 34.
94- ينظر المكتفى: 220.
95- ينظر تقييد الوقف: 210.

ابن الصديق: «الوقف على ﴿خَطَئًا﴾ كما في مصحف حفص وقالون، وزاد الهبطي الوقف على ﴿مُؤۡمِنًا﴾ ففصل بين المستثنى والمستثنى منه بدون داع»[96]

وقال الدكتور الحسن: «وقفه الهبطي، وقال الشارح: كاف، ووصله أولى للاستثناء بعده، ولقصر وقف الهبطي عنده، ولذلك قال فيه الأشموني: ليس بوقف، ورجح ابن الصديق وصله»[97] فأما ما قاله الأشموني فإنه في الوقف على ﴿خَطَئًا﴾ لا على ﴿مُؤۡمِنًا﴾ كما أوهم كلام الدكتور الحسن، قال الأشموني: «﴿إِلَّا خَطَئًا﴾ ليس بوقف، جعل أبو عبيدة والأخفش (إلا) في معنى: ولا، والتقدير: ولا خطأ، والفراء جعل (إلا) في قوة (لكن) على معنى الانقطاع أي: لكن من قتله خطأ فعليه تحرير رقبة[98]، فعلى قوله يحسن الابتداء بـ (إلا)، ولا يوقف على خطأ، إذ المعنى فيما بعده»[99].

وذكر النحاس أن أئمة النحو خالفوا أبا عبيدة ولم يجيزوا أن تكون إلا بمعنى الواو وأن الاستثناء منقطع عند الخليل وسيبويه والفراء[100].

فماذا لو أن الهبطي أراد به أن ينفي هذا الوجه الضعيف المحتمل عند الوصل! وكذلك دعوى ابن الصديق الفصل بين طرفي الاستثناء محمول على اتصاله، أما المقطوع منه فيقفون قبله بل هو آكد للتنبيه على انقطاعه وخروج (إلا) عن معناها إلى معنى (لكن)، قال السجاوندي «وأبو علي يقف دون المستثنى إذا كان (إلا) بمعنى (لكن)، وأبو عبيدة يقف دون ﴿إِلَّا خَطَئًا﴾ و﴿إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [النجم: 32]، و﴿إِلَّا سَلَٰمًا﴾ [مريم: 62]؛ لأن المعنى: لكن قد يقع خطأ ...»[101] قال أبو حيان: «والذي يظهر أن قوله: ﴿إِلَّا خَطَئًا﴾ استثناء منقطع، وهو قول

96- المنحة: 13.
97- تقييد الوقف: 211.
98- ينظر إيضاح الوقف: 311.
99- منارة الهدى: 159.
100- ينظر القطع: 157.
101- الوقف والابتداء: 114.

الجمهور»[102]، وأما ما قاله الأشموني فيردّه أن الشرط من محسنات الابتداء ولعل ذلك ما لمحه الهبطي ويكون التقدير: ولكن قد يقتل مؤمن مؤمناً خطأ فإذا وقع ذلك فالحكم كذا وكذا، فكأن النفي بعدم الكينونة تأكيد لتغليظ النهي ثم احترس بالاعتراض وصولاً إلى تفصيل الحكم. وأستحب السكت في الوقفين للتعلق المعنوي.

المسألة الثامنة

قال ابن الصديق: «قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: 11]، كثير من أهل المغرب يقرؤون (تامنا) بالفكّ[103]، وضم النون، وهذا خطأ، والصواب قراءته بالإدغام»[104] وهذه المسألة كالتي في أول براءة لا تعلّق لها بوقوف الشيخ، وكأنه أقحمه تنبيهاً على حال القوم من قلة الضبط للرواية، أو لمجرد التنبيه عليه نصيحة لكتاب الله العزيز وكان الأولى أن يجعله في الحاشية أو المقدمة لا في متن الكتاب، لكنه مع ذلك لم يبيّنه بياناً شافياً، فأوهم أنه إدغام محضٌ وليس هو كذلك على ما رجحه أبو عمرو، قال الداني: «وكلهم قرؤوا ﴿مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا﴾ بإدغام النون الأولى في الثانية وإشمامها الضم، وحقيقة الإشمام في ذلك أن يشار بالحركة إلى النون، لا بالعضو إليها، فيكون ذلك إخفاءً صحيحاً، لأن الحركة لا تسكن رأساً، بل يضعف الصوت بها فيفصل بين المدغم والمدغم فيه بذلك، وهذا قول عامة أئمتنا، وهو الصواب لتأكيد دلالته وصحته في القياس»[105].

ثم ذكر قوله: ﴿قَالَ لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ [يوسف: 92]، قال: «الوقف على ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ وجملة ﴿يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ دعاء لهم بالمغفرة، وهكذا ثبت في الحديث، فقد جاء في كتب السيرة أن النبي ﷺ وقف على قريش وهم أسرى يوم الفتح فقال: ما تظنون أني فاعل بكم، قالوا أخ كريم، وابن أخ كريم، فقال ﷺ:

102- البحر المحيط: 3/334.

103- أي الإظهار.

104- المنحة: 17.

105- التيسير: 97، وطرق التيسير هي التي يقرأ بها في بلاد المغرب العربي للسبعة.

اذهبوا فأنتم الطلقاء»[106] ولا أدري لم وقف الهبطي على ﴿عَلَيۡكُمُ﴾؟ وخالف جمهور القراء وخالف الحديث، وغيّر معنى الآية من الدعاء إلى الخبر[107] وقال الدكتور الحسن: «﴿لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ﴾ وقفه الهبطي، وقال فيه الشارح: كاف، لكن المقام يقتضي وصله بناء على وقف ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ بعده، ولذلك أهملته المصاحف الثلاثة المعتمدة هنا، وناصر ابن الصديق وصله»[108]، ثم قال: «﴿عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ﴾[109] وصله الهبطي، وسكت عنه الشارح، ووقفه آكد بناءً على أن ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ ظرف للتثريب لأنه مظنته، وهو اختيار نافع[110]، ويعقوب الأزرق[111]، وصاحب الكشاف[112]، وقال فيه القرطبي: الوقف على ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ تام ثم قال: وأجاز الأخفش الوقف على ﴿عَلَيۡكُمُ﴾، والأول هو المستعمل فإن في الوقف على ﴿عَلَيۡكُمُ﴾ والابتداء بما بعده جزماً بالغاً بالمغفرة في ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ وذلك لا يكون إلا عن وحي[113]، ومن ثم رجّح ابن الصديق وقفه بناءً على وصل ﴿عَلَيۡكُمُ﴾ قبله»[114] قد وقف على ﴿عَلَيۡكُمُ﴾ مع الأخفش أبو حاتم السجستاني، ومع الإمام نافع على ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ يعقوب الحضرمي ومحمد بن عيسى الأصبهاني، وأحمد بن جعفر الدينوري وأبو جعفر اللؤلئي، ورجحه النحاس[115].

106- ينظر سيرة ابن هشام: 54/4، 55، ومنتهاه (الطلقاء) وذكروا في إسناده ضعفاً، غير أن ابن الصديق حافظ محدث، فلعله قواه بتعدد طرقه وان كان ما ذكره هنا لا يدل على ذلك فلا تقوم به حجة دامغة، فضلاً عن أن الراويات فيها ذكر للآية كاملة لا الجزء الذي ينتهي بـ ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ ليستدل بها في رجحان الوقف عليه. ينظر الدر المنثور: 4/ 64.

107- المنحة: 18.

108- تقييد الوقف: 233.

109- الصحيح أن يكون ﴿ٱلۡيَوۡمَ يَغۡفِرُ﴾.

110- ينظر كشف اللثام: 58.

111- ما وجدته فيما بين يدي من المصادر: يعقوب لا أبو يعقوب الأزرق، يوسف بن عمرو بن يسار طريق ورش من كتاب التيسير توفي في حدود 240 هـ غاية النهاية 1410/3، 1411.

112- ينظر الكشاف: 502/2، 503.

113- الجامع لأحكام القرآن: 210/9.

114- تقييد الوقف: 233.

115- ينظر القطع: 274، منازل القرآن، اللوحة: 66.

وأجاز الباقولي، والعكبري الوجهان في تعلق ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ دونما ترجيح[116] وظاهر كلام الباقولي يشير إلى أن أبا على الفارسي كذلك. وقال ابن جزئ بمثل ما قال به القرطبي من أن تعلق ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ بالفعل ﴿يَغۡفِرُ﴾ بعيدٌ لأنه تحكم على الله، وإنما ﴿يَغۡفِرُ﴾ دعاء [117] وجعله الأنصاري وقف بيان يبين هذا المعنى[118]، لكن الأشموني انتهج العكس، فجعل الوقف على ﴿عَلَيۡكُمُ﴾ وهو البيان قال: «﴿لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ﴾ بيان بيّن به أن قوله تعالى ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ ليس ظرفاً لقوله ﴿لَا تَثۡرِيبَ﴾ وإنما هو متعلق بمحذوف أي: ادعوا، ثم استأنف ﴿ٱلۡيَوۡمَ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ بشرهم بالمغفرة لمّا اعترفوا بذنبهم وتابوا فتيب عليهم»[119] وإنما قدر فعل الدعاء فراراً من هذا الذي قاله القرطبي وابن جزئ، ولا يلزم إذا حمل ما قاله الأشموني نفسه على غفران ما يتعلق بيوسف -عليه السلام- وهو وجه قاله الإسكندري صاحب الانتصاف من الكشاف وإن رجّح الإعراب الأول إذ وصفه بالأوجه وعلله بما يشعر من الآيات أنهم ما زالوا في عهدة الذنب ثم قال: «ويحتمل أن يقال، إنما أراد مغفرة ما يرجع إلى حقه دون حق أبيه»[120]، وأمّا قول القرطبي «وذلك لا يكون إلا عن وحي» -علة لاستبعاده- فلم لا يكون كذلك ويوسف نبي يعلم من الله ما لا يعلمون[121] ثم استطرد الأشموني برد أبي حيان على الزمخشري فاقتصر منه على ما يؤدي إلى رجحان وقف الشيخ الهبطي[122] قال أبو حيان: «أمّا قوله إن ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ متعلق بالتثريب فهذا لا يجوز، لأن التثريب مصدر، وقد فصل بينه وبين معموله بقوله ﴿عَلَيۡكُمُ﴾ و﴿عَلَيۡكُمُ﴾ إما أن تكون خبراً أو صفة لـ﴿تَثۡرِيبَ﴾، ويجوز الفصل بينهما لأن معمول المصدر من تمامه، وأيضاً لو كان ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ متعلقاً بـ﴿تَثۡرِيبَ﴾ لم يجز بناؤه وكان يكون من قبيل المشبه بالمضاف ... فكان

116- ينظر كشف المشكلات: 388/1، والتبيان: 58/2، 59.

117- التسهيل: 238/2.

118- ينظر المقصد: 98.

119- منار الهدى: 293.

120- الانتصاف بحاشية الكشاف: 502/2.

121- وهو قول ابن عطية، وان رجح الوقف على ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ ينظر المحرر الوجيز: 70/8، والبحر المحيط: 338/5.

122- ينظر منار الهدى: 293.

يكون معرباً منوناً»[123] وبذلك يسقط استدلال الدكتور الحسن به ودلّ على أن الهبطي نحوي قدير، ولو قال الدكتور بالوجه الثاني من الإعراب الذي أجازه في الآية لحظي بتأييد أبي حيان لا نقده، قال أبو حيان: «وأمّا تقديره الثاني فتقدير حسن، ولذلك وقف على ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ أكثر القراء، وابتدؤا ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ على جهة الدعاء، وهو تأويل إبن إسحاق والطبري» يريد تعلق اليوم بالاستقرار لا المصدر، ثم وصف تعلق ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ بـ﴿يَغْفِرُ﴾ بأنه مقبول[124]. وعلى كل حال مخالفة الهبطي لجمهور القراء تدل على أنه ذو اختيار واعٍ لا مقلدٍ -وابن الصديق يذم التقليد- ومعنى الخبر له وجه وجيه يناسب سماحته وتخفيف وطأة الحرج عليهم فضلاً عن البشارة التي ذكرها الأشموني وتلك أخلاق الأنبياء.

وأما مخالفته للحديث فلا تقدح في صحة اختياره، والدليل على ذلك من كلام ابن الصديق نفسه وهو الحافظ المحدث إذ أورده بصيغة تشعر بضعفه -وهو ضعيف- فقال وجاء في كتب السيرة، ولو كان صحيحاً أو حسناً لبادر بقوله فخالف الحديث الصحيح.

المسألة التاسعة

قال ابن الصديق: «قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف: 38] كثير من أهل المغرب يقرؤون ﴿لَّٰكِنَّا۠﴾ بمد النون، والصواب ترك المد»[125] لا تعلق لوقف الهبطي بهذا، لكن ابن الصديق ينتقد ما عليه بعض قَرأة القرآن في المغرب من قلة الضبط في القراءة، غير أنه لم يوف المسألة حقها، فإطلاقه يوهم أن ترك إشباع فتحة النون في كل حال وصلاً ووقفاً عند كل القراء، وليس الأمر كذلك، إذ يثبت الألف وصلاً ابن عامر من السبعة والباقون يحذفونها وصلاً ويثبتونها وقفاً[126]. ثم قال: «قوله تعالى: ﴿فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا﴾ [الكهف: 61]، وقف

123- البحر المحيط: 338/5.
124- نفسه: 338/5.
125- المنحة: 18.
126- ينظر التيسير: 109.

الهبطي على ﴿سَرَبًا﴾[127] فوافق الجمهور، وفي قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا﴾ [الكهف: 63]، وقف على ﴿ٱلْبَحْرِ﴾، قال ابن جزئ في تفسيره: يحتمل أن هذا من كلام يوشع، أي اتخذ الحوت سبيله في البحر عجباً من الناس، أو اتخذ موسى سبيل الحوت عجباً أي تعجب هو منه، وأعرب ﴿عَجَبًا﴾ مفعولاً ثانياً[128] لـ(اتخذ) مثل ﴿سَرَبًا﴾، وقيل: إن الكلام تم عند قوله ﴿فِى ٱلْبَحْرِ﴾ ثم ابتدأ التعجب فقال: عجباً، وذلك بعيد[129]. ويأتي السؤال الماضي: لم اختار الهبطي الاحتمال البعيد»[130] وقال ابن وكاك: «وقفه الهبطي، وقال فيه الشارح: كاف، ومع ذلك فوصله أولى، لأن ما بعده من كلام صاحب موسى، ولذلك أهملته المصاحف الثلاثة، وقال فيه الأشموني: ليس بوقف إن كان ما بعده من كلام يوشع، وهو الأولى، لقوله بعد ذكر ﴿عَجَبًا﴾ ﴿قَالَ﴾، وابن الصديق على وصله في كتيبه»[131]

ونقل الداني عن بعض أهل التأويل تمام الوقف على ﴿ٱلْبَحْرِ﴾ قال «وهو قول عيسى بن عمرو، ويروي عن الحسن ﴿ٱلْبَحْرِ﴾ تام ثم قال يوشع عجباً»[132] وذلك يقتضي أنه حتى على القول بأنه من كلام يوشع يجوز الوقف، لأن فيه تنبيهاً على تلك الحال العجيبة، تقدمة لعجائب باقي القصة، وهو سائغ كذلك على القول بنسبته إليهما معاً، ليرفع إيهام أن العجب حاصل من يوشع فقط دون موسى -عليه السلام- أي تعجبا عجباً، وإذا كان المقصود موسى وحده أي اتخذه اتخاذاً عجباً، وهو وجه لم يستبعده ابن جزئ كان ذلك مدعاة للوقف ففيه ما في الذي قبله من رفع إيهام اختصاصه بيوشع. لكن العجب العجاب أن محدثنا الحافظ في المسألة السابقة لهذه احتج على الهبطي بحديث ضعيف، وفي هذه المسألة حديث

127- ينظر تقييد الوقف: 243.

128- في المصدر: مفعول ثاني! وينظر التبيان: 106/2.

129- التسهيل: 369/2.

130- المنحة: 18، 19.

131- ينظر منار الهدى: 353.

132- المكتفى: 370، وخرج قوليهما الانباري في الإيضاح: 397، وذكر معهما صاحب منازل القرآن عكرمة، ينظر اللوحة: 77.

صحيح أخرجه مسلم[133] يرجح اختيار علامتنا ذكره الأشموني قال: « ﴿ٱلْبَحْرِ﴾ كاف إن جعل عجباً من كلام موسى، ويقوي هذا خبر » كان للحوت سرباً ولموسى وفتاه عجباً « فكأنه قال: أعجب لسيره في البحر »[134]. وعلى ذلك قول ابن جزئ الذي اتكأ عليه ابن الصديق في استبعاد هذا الوجه لا يعّول عليه، وفي كلام الأشموني الردّ كذلك على ابن وكاك، لأنه ينتقي ما يؤيد اختياره فقط.

المسألة العاشرة

قال ابن الصديق: « قوله تعالى: ﴿ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: 13] قال ابن جزئ: حكاية ما قيل لآل داوود، وانتصب ﴿شُكْرًا﴾ على أنه مفعول من أجله، أو مصدر من المعنى؛ لأن العمل شكر، تقديره: اشكروا شكراً، أو مصدر في موضع الحال تقديره: شاكرين، أو مفعول به[135]. فالوقف على ﴿شُكْرًا﴾ كما في مصحف حفص وقالون، وزاد الهبطي فوقف على ﴿دَاوُۥدَ﴾، وفصل بين الفعل ومعموله بلا سبب »[136]

وقال صاحب التعليقات: ﴿دَاوُۥدَ﴾ وقفه الهبطي، وقال فيه الشارح تبعاً للداني: كاف، ثم قال: « قال أبو حاتم: وقفه حسن ثم يبتدئ ﴿شُكْرًا﴾ بمعنى: واشكروا شكراً، ثم قال الشارح: وليس كما قال، لأن المعنى اعملوا لله شكراً فيما أنعم عليكم، وما ذكره أبو حاتم معنى صحيح أيضاً، ولعله مطمح الهبطي. قلت: الأولى وصله؛ لأن ما بعده حال، والحال لا يفصل عن صاحبه خصوصاً إذا كان اسماً كما هنا، ولذلك أهمله المصحف المصري والتونسي، وناصر ابن الصديق وصله في كتيبه »[137].

133- ينظر صحيح مسلم: 115/15، برقم (6116) كتاب الفضائل، باب من فضائل الخضر عليه السلام.

134- منار الهدى: 353.

135- التسهيل: 272/3.

136- المنحة: 20، 21.

137- تقييد الوقف: 268.

أقول: ما ذكره عبد السلام الفاسي هو عين ما ذكره الأنباري والنحاس[138] والداني من بعدهما، ولم يقل الداني أنه كاف، وإنما وصف بالكفاية الوقف على ﴿شُكْرًا﴾ ثم ذكر رأي أبي حاتم ورد عليه[139]، غير أن الأشموني بدأ بإعراب أبي حاتم ولم يعلق عليه ثم ذكر أنه ليس بوقف على أربعة أعاريب أخر، منها الثلاثة التي عرضها ابن الصديق من كلام ابن جزئ، والرابع على أنه صفة لمصدر ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ﴾ أي اعملوا عملاً شكراً، أي ذا شكر[140]، والحاصل أن وقف الشيخ الهبطي يدل على ما اختاره من الأعاريب الجائزة في الآية فلم يفصل بين الفعل ومفعوله بلا سبب كما قال ابن الصديق، بل وقفه يدل على الحذف، وأحسب أن لعلمه بالتصوف أثراً في اختياره، لأن مقام الشكر هو المراد في الآية ولذلك ذيلت بقوله: ﴿وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: 13] فهو ما يتناسب مع مقام النبوّة، وليس المراد مجرد العمل وإن كان الشكر من الأعمال فيقيناً ليس كل عملٍ شكراً، والله أعلم.

المسألة الحادية عشرة

قال ابن الصديق: « قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: 82] تقدمت في عدة سور[141]، ويقف الهبطي في كل واحدة منهما على ﴿كُن﴾، وهو خطأ، لا يوجد في مصحف حفص وقالون، ولا غيرهما؛ لأنه يغير معنى الآية، إذ مقصودها سرعة تنفيذ الأمر التكويني بدون مهلة، والوقف على ﴿كُن﴾ يضيّع هذا المقصود. يضاف إلى ذلك أن لفظ ﴿كُن﴾ ليس مقصوداً لذاته، بل لما يترتب عليه، فالوقف عليه خطأ لا محالة »[142] ولم يعلق عليه محقق التقييد هنا، لكنه قال في آية الأنعام: « ﴿وَيَوۡمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ﴾ [الأنعام: 73] وقفه الهبطي هنا كما وقفه في كل مكان من القرآن الكريم، وقال فيه الشارح: كاف،

138- ينظر إيضاح الوقف: 445، والقطع: 418.
139- ينظر المكتفى: 464.
140- ينظر منار الهدى: 478، 479.
141- ينظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن: 741.
142- المنحة: 22.

ومع ذلك فوصله أولى، ولو على اعتبار ما بعده خبراً لمبتدأ محذوف، ومن أسباب رجحان وصله عندي في كل موضع من القرآن هو تقارب الوقفات عنده، ومن ثم لم تشر إليه المصاحف الثلاثة المعتمدة في هذه التعليقات»[143] فأما وصف ابن الصديق له بأنه خطأ لا محالة فلم يقل به أحد من أرباب الوقف وإن رجح من رجح الوقف على ﴿فَيَكُونُ﴾، قال النحاس: «قال أبو حاتم: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن﴾ [البقرة: 117] وقف جيّد، قال: وأجود منه ﴿فَيَكُونُ﴾، قال أبو جعفر: إن جعلت ﴿فَيَكُونُ﴾[144] معطوفاً على ﴿يَقُولُ﴾ فالوقف (يكون) وإن جعلته مستأنفاً وقفت على ﴿كُن﴾»[145] وكذلك قال الداني بكفايته مع ترجيح الوصل[146]، وبجوازه قال الأنصاري والأشموني[147]. ومما يعتبر في الوقف والوصل في بعض مواضعه اختلاف القراءات نصباً ورفعاً في (يكون)[148]، ومنه هذا الموضع فيجيزونه على وجه الرفع دون النصب[149]. وأمّا قول الدكتور الحسن برجحان الوصل حتى على إعراب (يكون) خبراً لمبتدأ محذوف فيعارضه أن الحذف من موجبات الوقف مثلما أن تقارب الوقفات الذي اعتمده موجبٌ، ولا يتعارض الوقف كذلك مع الدلالة على سرعة تنفيذ الأمر التكويني للمهلة كما ذكره ابن الصديق -وهو ملمح جيد- لأن التراخي ينسجم مع تقدير الكينونات إلى أجلها كما هو شأن البعث يوم القيامة الذي ينكرونه، ويستبعدون حدوثه في سياق آية يس، ويمكن الجمع بين الملمحين بالسكت اللطيف، والله أعلم.

المسألة الثانية عشرة

قال ابن الصديق: «قوله تعالى ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: 1]، قال ابن جزئ: أصل

143- تقييد الوقف: 218.
144- البقرة: 117.
145- القطع: 80.
146- ينظر المكتفى: 172.
147- ينظر المقصد: 37، ومنار الهدى: 75.
148- قرأ ابن عامر والكسائي من السبعة بالنصب في موضع يس والنحل (40) وتفرد ابن عامر بنصب موضع البقرة (117) وآل عمران (47)، وفي مريم (35) وغافر (68)، ينظر التيسير: 57.
149- ينظر المكتفى: 172، ومنار الهدى: 493.

﴿عَمَّ﴾: عن ما، أدغمت النون في الميم وحذفت ألف ما لأنها استفهامية تقديرها: عن أي شيء يتساءلون؟ ويتعلق ﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ﴾، بفعل محذوف يفسره الظاهر تقديره: يتساءلون عن النبأ، ووقعت هذه الجملة جواباً عن الاستفهام وبياناً للمسئول عنه، كأنه لما قال؛ عم يتساءلون، أجاب فقال: يتساءلون عن النبأ العظيم، وقيل يتعلق ﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ﴾ بـ ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ الظاهر والمعنى على هذا: لأي شيء يتساءلون عن النبأ العظيم؟ والأول أفصح وأبرع، وينبغي أن يوقف على قوله ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[150]. وهكذا هو في مصحف قالون، أمّا الهبطي فوقف على ﴿عَمَّ﴾، وهو وقف غير جائز، ولم يقل به أحد من القراء»[151].

وقال ابن وكاك: « وقفه الهبطي وأهمله الشارح، والمقام يقتضي وصله بالأولى، لأن ما بعده مستفهم عنه، ولا داعي للوقف عليه لضرورة النفس، ثم أن الوقف عليه يؤدي إلى مخالفة القاعدة العربية في إلحاق الهاء للوقف تبعاً لرسم المصحف، ويؤدي كذلك إلى مخالفة نغم الفواصل، وإلى تكلف في التقدير، ولذلك لم تتعرض له المصاحف الثلاثة المعتمدة ولا الأشموني[152]، وناصر ابن الصديق وصله»[153].

أما قول ابن الصديق إنه لم يقل به أحد من القراء فمحمول على جهة المعنى وإلا فإن البزي عن ابن كثير يقف على ﴿عَمَّ﴾ بزيادة هاء السكت[154]، وفي ذلك الرد على الدكتور الحسن لما زعم أن إلحاقها مخالف للرسم لأن قواعد العربية توجبها وقفاً، لأنهم قد خالفوا رسم المصحف في بعض المواضع للرواية منها هذا الموضع، أو العكس بحذفها وصلاً مع ثبوتها رسماً نحو قراءة حمزة والكسائي في ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[155] ومواضع أخر في باب الوقف على مرسوم

150- التسهيل: 323/4، وينظر القطع: 556، والمكتفى: 604، والمقصد: 184.
151- المنحة: 25.
152- ينظر منار الهدى: 641.
153- تقييد الوقف: 300.
154- ينظر التيسير: 47، 48، وكذلك يعقوب الحضرمي يخلف عنهما ينظر النشر: 102/2 و103.
155- البقرة: 259، وينظر التيسير: 62.

الخط[156]، فليست موافقة خط المصحف على إطلاقها لأنه متأخر عن الرواية وإن كان ضابطاً.

ولعل مقصود الشيخ الهبطي هنا الوقف الاختباري، لأن الدكتور الحسن نفسه أثبت أن من دواعي وضعه للتقييد صناعة الأرداف جمعاً للقراءات[157]. ولقائل أن يقول وقفه للتنبيه على ما بعده، أو أنه لتوبيخهم، ثم التفت متجاهلاً لهم لأن مقصوده تسلية النبي ﷺ. بدليل أنه ذكر اختلافهم فدل على أن تساؤلهم ليس طلباً لمعرفة الحق لكنه تهكم منهم واستهزاء ولذلك توعدهم وزجرهم بـ﴿كَلَّا﴾ مؤكداً ذلك الزجر والتهديد بالتكرار، فناسب تهكمهم أن يتهكم عليهم ويستهزأ بهم بتجاهل حضورهم وكأنهم غائبون لا وجود لهم.

ولا تقدير على هذا الوجه، فأين ما يكرره الشيخ ابن الصديق من أن الأصل عدم التقدير، لم يقل به رداً على كلام ابن جزئ، وليس هذا قطعاً رداً لكلام ابن جزئ، وإنما هو تنبيه على عدم طرده لمعايير الانتقاد، وهو ما يتهم به الشيخ الهبطي في اختياره.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة نخلص إلى نتائج أهمها:

1. أن التوجيه البلاغي للوقف القرآني يحتاج إلى مزيد عناية ودراسة من قبل الباحثين في علوم القرآن وعلوم اللسان، سيفضى ذلك إلى إضافات مفيدة في توجيه الوقف والابتداء لطالما غمرها سلطان نظرية العامل.
2. أن وقوف الشيخ الهبطى كغيرها من اختيارات علماء الوقف مبناها على الاجتهاد، ولنا أن نتأسى به في اجتهاده فنختار منها كما اختار هو من اجتهادات مَنْ قبله ثم زاد ما زاد.

156- ينظر النشر 2/98 - 122.

157- ينظر تقييد الوقف: 25، وقد نبه ابن الجزري أنه لا يتعمد الوقف على مثل ذلك إلا إذا كان تاماً أو كافياً أو حسناً، ولكن يجوز اختباراً. ينظر النشر: 2/119.

3. أن انتقادات ابن الصديق وابن وكاك لوقوف الشيخ غلبت عليها نزعتهما القوية إلى التجديد، وردة فعلهما على غلو في التقليد، مما أفقدها شيئاً من موضوعية النقد، وإن تفاوتا في ذلك، غير أن ابن الصديق تجاوز نقد الاختيار فلم تسلم منه ذات الشيخ.
4. من مثالب منهج ابن الصديق في نقده انتقاؤه لما يؤيد قوله من وجوه الإعراب والتفسير، ومن مرجحات الوقف والوصل فضلاً عن أنه لم يعتمد على أي كتاب من كتب علماء الوقف والابتداء مما يقلل من قيمة نقده.
5. لا زالت وقوف علامة فاس في حاجة إلى تسليط الضوء عليهما لاكتشاف وجوهها ومعانيها، فهي إرث مغاربي يستحق منا أن نحييه.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم براوية حفص عن عاصم.
2. أسباب النزول، الواحدي أبو الحسن علي بن محمد، ت: محمود سعيد عقيل، دار الجيل، بيروت.
3. إيضاح الوقف والابتداء، الأنباري، أبوبكر محمد بن القاسم، ت: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، 2007م.
4. التبيان في إعراب القرآن، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، المكتبة التوفيقية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1979م.
5. التسهيل لعلوم التنزيل، الكلبي، ابن جزيء محمد بن أحمد، ت: رضا فرج الهمامي، المكتبة العصرية، بيروت، 2010م.
6. تفسير البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
7. تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور محمد الطاهر، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
8. تقريب النشر، ابن الجزري محمد بن محمد، ت: أ. جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، 2002م.
9. تقييد وقف القرآن الكريم، الهبطي أبو عبد الله محمد بن أبي جمعة، ت: الحسن بن أحمد وكاك، 1991م.
10. التنبيهات على معرفة ما يخفى من الوقوفات، الزواوي، ابن سيد الناس عبد السلام ابن علي، ت: عبد السلام مفتاح الفطيسي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، البيضاء، 2006م.
11. التيسير في القراءات السبع، الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، ت: أ. جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا.
12. جامع البيان في تفسير القرآن، الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، ت: محمود شاكر، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 2002م.
13. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد، ت: عماد زكي

البارودي، خيري سعيد، التوفيقية، القاهرة.
14. جمال القراء وكمال الإقراء، السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد، ت، أ. جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، الطبعة الأولى، 2010م.
15. السفر النافع في بيان غريب وقف الإمام نافع، د. محمد عبد الحميد جارالله، دار الصحابة للتراث طنطا، الطبعة الأولى، 2009 م.
16. السيرة النبوية لابن هشام، ت: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، الطبعة الخامسة، 1996م.
17. صحيح مسلم بشرح النووي أبو الحسين مسلم بن الحجاج، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 2003م.
18. غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري محمد بن محمد، ت: أ. جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، الطبعة الأولى 2009 م.
19. القطع والائتناف، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، ت: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002م.
20. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، ت: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي.
21. كشف اللثام عن وقف التمام للإمام نافع بن عبد الرحمان، د. محمد عبد الحميد جارالله، دار الصحابة للتراث طنطا، الطبعة الأولى، 2009 م.
22. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، ت: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية.
23. مخطوط كتاب الوقف، الباقولي، علي بن الحسين، المكتبة الوطنية، تونس، رقم 03537-3983.
24. مخطوط منازل القرآن، لأحد تلامذة أبي الفضل الرازي، مكتبة الإسكندرية برقم (3442) قراءات.
25. مخطوط وصف الاهتداء في الوقف والابتداء أبو إسحاق إبراهيم بن عمر، مصورة الأسكوريال.
26. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، أبو إسحاق، ت: عبد الجليل عبده شلبي، دار

الحديث، القاهرة، 2004م.
27. معاني القرآن، الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، ت: محمد علي النجار، دار السرور، بيروت.
28. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث القاهرة، 2001م.
29. المفصل في علوم البلاغة العربية، د. عيسى علي العاكوب، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، الطبعة الأولى، 1996م.
30. المقصد لتلخيص ما في المرشد، أبو يحيى زكريا الأنصاري، ت: جمال بن السيد رفاعي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 2006م.
31. المكتفى في الوقت والابتدا، الداني، أبوعمرو عثمان بن سعيد، ت: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1987م.
32. منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، الأشموني أحمد بن محمد بن عبد الكريم، ت: محمد بن عيد الشيباني، دار الصحابة للتراث، طنطا، الطبعة الأولى.
33. منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبطي، عبد الله بن الصديق الغماري، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء.
34. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، محمد بن محمد الدمشقي، ت: أ. جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، الطبعة الأولى.
35. الوقف في القرآن الكريم بين القرآئن اللفظية والمعاني البلاغية، د. محمد عبد الحميد جارالله، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، 2009م.
36. الوقف والابتداء، السجاوندي، أبو عبد الله محمد بن طيفور، ت: د. محسن هاشم درويش، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى 2001م.
37. الوقف وظاهرة الإعراب، د. محمد عبد الحميد جارالله، رسالة ماجستير، جامعة الزاوية، 2004م.